



تمويل الإدارة المستدامة للغابات

القوى المالية والاقتصادية من العناصر الرئيسية التي تؤثر في أسلوب إدارة الغابات. وتستند أعمال المنظمة المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات إلى دراسة السبل التي تكفل للسياسات الحرجية أن تستخدم هذه القوى في تحسين إدارة الغابات.

البرنامج العادي للمنظمة ومن خلال المشروعات الميدانية على المستويين الإقليمي والقطري.

النشاطات الحالية والمقررة

أصدرت المنظمة عددا من الدراسات وأعدت عددا من قواعد البيانات والأدوات والنماذج لدعم تطوير العديد من الجوانب المختلفة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك ما يلي.

حسابات الدخل القومي

يعتبر وضع المنهجيات وبناء القدرات القطرية اللازمة لقياس استدامة النشاطات في قطاع الغابات على نحو دقيق شرط أساسي هام للإدارة المستدامة للغابات. ويشمل ذلك من الناحية المالية، قياس مساهمة النشاطات الحرجية في الاقتصاد القطري مع مراعاة كل من قيمة المخرجات من الغابات وقيمة التغييرات في مخزونات الغابات. وفي عام ٢٠٠٤ وضعت المنظمة دراسة عالمية عن مساهمة قطاع الغابات في الاقتصاد الوطني، وذلك بقياس العمالة والقيمة المضافة وقيمة التجارة الدولية في هذا القطاع. وعلى المستوى المحلي وضعت المنظمة أيضاً عدداً من الدراسات عن مساهمة الغابات في تخفيف حدة الفقر، مثلاً في جنوب شرق آسيا.

تثمين الغابات

تتطلب الإدارة المستدامة للغابات أيضاً تثمين جميع مخرجات الغابات ودراسة هذه القيم لدى تقييم المشروعات والسياسات

لماذا يكتسي التمويل هذه الأهمية

ترتبط الانعكاسات المالية والاقتصادية لإدارة الغابات بوسائل مختلفة ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. إذ يتم إدارة الكثير من غابات العالم بغرض الإنتاج التجاري للسلع والخدمات، ولذا فإن التكاليف والمنافع المالية لها تأثير قوي على الكيفية التي تدار بها هذه الغابات. وفي السياق الأشمل للإدارة المستدامة للغابات، تكتسي بعض القضايا مثل توزيع التكاليف والمنافع فيما بين مختلف أصحاب الشأن، والتكاليف والمنافع غير السوقية للغابات أهمية أكبر أيضاً. فالسياسات الحرجية تتأثر أيضاً بالاعتبارات المالية والاقتصادية حيث تحاول الحكومات تنفيذ السياسات التي تزيد من المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الغابات.

العمل بشأن الجوانب المالية للغابات في المنظمة

تعالج المنظمة الجوانب المالية للغابات على عدد من المستويات. فعلى المستويين العالمي والإقليمي، تصدر المنظمة التوجيهات الفنية والأدوات والتحليلات بشأن طائفة واسعة من القضايا مثل تثمين الغابات والتحليل الاقتصادي للسياسات الحرجية، والاتجاهات في التكاليف والأسعار، ونظم العائدات الحرجية. أما على المستويين القطري والمحلي، فتشمل الأعمال التي تضطلع بها المنظمة تحليل مردودية التكاليف الخاصة بالمشروعات والسياسات الحرجية، والتدريب والخطوط التوجيهية الخاصة بالتقدير الاقتصادي، وتثمين السلع والخدمات غير السوقية المستمدة من الغابات. وينفذ هذا العمل في إطار نشاطات

استراتيجيات تمويل برامج الغابات القطرية

هذه البرامج تستخدم في كثير من البلدان كإطار لصياغة السياسة الحرجية وتخطيطها وتنفيذها على المستوى دون القطري والقطري. ومن العناصر الأساسية في برامج الغابات القطرية وجود استراتيجية للتمويل أي آليات وأدوات تضمن توافر الموارد المالية والحوافز لتنفيذ السياسات وخطط العمل. وفي أمريكا اللاتينية تعمل المنظمة، في شراكة مع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ومع ألمانيا وهولندا وبرامج الغابات القطرية في ١٧ بلداً من الإقليم، على تعزيز إدارة المعارف والمشاركة في المعلومات وبناء القدرة على وضع استراتيجيات لتمويل استخدام الغابات وصيانتها بصورة مستدامة. وتبحث البلدان المشاركة في آليات وأدوات التمويل، وتتناقش بشأنها وتعمل على تقييمها، ومن أمثلة ذلك صناديق الغابات ودفع مقابل الخدمات البيئية في مختلف الظروف، وتتولد من هذا المشروع دروس سيشارك في الاستفادة منها بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من الأقاليم.

مصادر تمويل الإدارة المستدامة للغابات

ضرورة الدعم المالي لتغطية بعض التكاليف ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات كانت موضع اعتراف في المناقشات الدولية المتعلقة بالسياسات في مجال الغابات (المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات) والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة للغابات وغير ذلك. وعلاوة على ذلك فإن هناك اعترافاً متزايداً بضرورة أن يكون للتمويل الدولي للغابات منحى قطري أكبر. واستجابة لذلك، أعدت المنظمة قاعدة بيانات بشأن مصادر تمويل النشاطات لدعم الإدارة المستدامة للغابات. ويسهم هذا الجهد في مبادرة أوسع نطاقاً تتعلق بالشراكة التعاونية المعنية بالغابات لوضع دليل للتمويل. وسيجري تحديث قاعدة البيانات وتعديلها كجزء من عمل البرنامج العادي للمنظمة بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات.

وتولي المنظمة في جميع هذه الأعمال اهتماماً كبيراً لقدرات العمل لدى البلدان النامية بشأن تمويل الغابات. وسوف تواصل المنظمة تزويد البلدان بالمساعدات الفنية والأدوات والنماذج اللازمة لتحسين عملية صنع القرار فيما يتعلق بالانعكاسات المالية لمشروعات الغابات ووضع السياسات.

الحرجية. وعلاوة على ذلك فإن تمويل الإدارة المستدامة للغابات سوف يتعزز إذا ما أمكن وضع آليات لتحويل بعض القيم غير السوقية للغابات إلى تدفقات مالية تدخل القطاع. وقد أصدرت المنظمة عدداً من الدراسات عن ترميم الغابات وأقامت قاعدة بيانات بشأن دراسات ترميم الغابات لتوثيق نتائج العمل في هذا المجال. فمثلاً وضعت المنظمة عام ٢٠٠٤ دراسة عن الترميم الاقتصادي الشامل لغابات القرم (المانغروف) في مصر وإمكانيات تحقيق دخل من السياحة الإيكولوجية في هذه المناطق. وسوف تواصل المنظمة العمل مع البلدان لمساعدتها في التعرف على المساهمات الاقتصادية للغابات، وتقديم هذه المعلومات إلى صانعي السياسات، وإدراج نتائج هذه الدراسات في البرامج الحرجية القطرية.

السياسات المالية في قطاع الغابات

تشمل السياسات المالية في قطاع الغابات جميع الضرائب والرسوم التي يدفعها أصحاب الغابات ومستخدموها إضافة إلى الإنفاق العام على هذا القطاع. وعلاوة على ذلك فإن السياسات المالية في القطاعات الأخرى مثل الزراعة



والتعدين والطاقة يمكن أن تؤثر أيضاً تأثيراً قوياً على الطريقة التي تدار بها الغابات. وقد أعدت المنظمة عدداً من الدراسات الفنية عن نظم عائدات الغابات والصلات القطاعية المشتركة بين الغابات والقطاعات الأخرى. كما ساعدت المنظمة البلدان على استعراض نظم ضرائب الغابات فيها من خلال المشروعات الميدانية التي نفذت في زامبيا وسورينام والمغرب وفيجي وليبيريا، ومن خلال مشروع إقليمي في أفريقيا.